رئيس قسم الشرق الأوسط بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان:

حوار إيجابي مع الحكومة البحرينية للوصول إلى اتفاق مشترك مع المفوضية

الحكومة البحرينية أظهرت إرادة سياسية لتحسين الواقع الحقوقي في المملكة

كتب: أحمد عبدالحميد

قال فرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان ورئيس الفريق التقني التابع للمفوضية الذي زار البحرين مؤخرا: إننا لا نزال بصدد الحوار مع الحكومة بشأن البرنامج الفني لدعم قدرات حقوق الإنسان في المملكة، واصفا الحوار بالإيجابي، وتوقع أن يتم الاتفاق بين المفوضية السامية والحكومة في هذا الشأن، حيث تم تقديم الأهداف والمشاريع المقترحة المتعلقة بالبرنامج إلى الجانب الحكومي.

وأضاف في تصريحات صحفية أنه لم يتم الاتفاق بعد على نوعية البرنامج ومحتواه وشروط تنفيذه، نافيا ما تردد عن أنه كان من المقرر إقرار البرنامج قبل الانتهاء من الدورة الحالية للمجلس الدولي لحقوق الإنسان، لافتا إلى أنه تم الاتفاق بين الجانبين على عقد جلسة متابعة في جنيف للوقوف على آخر المستجدات.

وأوضح فنيش أن البرنامج يركز على تقديم الدعم الفني ودعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، للعديد من المؤسسات الحكومية مثل اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المساعدة على وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان، مؤكدا أنهم مازالوا ينتظرون مقترحات وزارة العدل حول متطلبات القضاء في هذا البرنامج.

وشدد على أن التعاون مع مختلف الجهات مقبول إلى الآن، وننتظر النتائج في الأيام القادمة ليتبلور البرنامج، لأنه مرتبط بالحكومة وبالمفوضية السامية نفسها، وما ستقدم المفوضية.

وأكد رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن برنامج التعاون الفني لن تتوفر له سبل النجاح إذا لم تكن هناك ظروف إيجابية وبيئة مواتية، معتبرا أن الحكومة البحرينية أظهرت إرادة سياسية في العديد من المحطات؛ لتحسين واقع حقوق الإنسان في المملكة، ومن المفيد أن تترجم هذه الإرادة إلى إجراءات ومنها السماح للمنظمات غير الحكومية للعمل بدون مضايقات، وتوفير مجال أكبر لحرية الصحافة وحرية التعبير، وكذلك توفير ما نسميه الظروف الملائمة حتى يكون البرنامج داعما لهذه الإرادة السياسية، ومن المهم لمصلحة المملكة أن يتم التعاطي مع هذه المسائل بإيجابية.

واختتم تصريحه بالتأكيد أنه سيتم الإعلان عن البرنامج حال الاتفاق عليه في البحرين حيث سيتم البدء في تنفيذه على الفور.

يذكر أن الفريق التقني التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان قضى في البحرين ما يقرب من الشهرين، بناء على دعوة من الحكومة البحرينية، والتقى بالعديد من المسئولين في المملكة، وعقد عددا من ورش العمل بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

○ فرج فنيش.

خلال انعقاد لقاء جمعية التصلب الدوري.. عائشة بوعنق:

الصحة وفرت الأدوية الفعالة وأحدث الأجهزة لعلاج المرضى

تحت رعاية الدكتورة عائشة مبارك بوعنق وكيلة وزارة الصحة بالتعاون مع رابطة حقوق الإنسان البحرينية عقدت الجمعية البحرينية لمرضى التصلب المتعدد لقاءها الدوري لمناقشة مستجدات علاج المرض بفندق الكمبنسكي بحضور مرضى التصلب المتعدد وأسرهم.

وفي مستهل اللقاء ألقت الدكتورة عائشة مبارك بوعنق وكيل وزارة الصحة كلمة قالت فيها: مما لا شك فيه أن هناك تزايداً في السنوات الأخيرة في أعداد المصابين بمرض التصلب المتعدد وخاصة في الفئة العمرية (٢٠-٤٠) سنة أي الفئة الشبابية المنتجة في مملكة البحرين ودول الخليج العربي والدول العربية.

وبفضل من الله وبدعم من الحكومة قامت وزارة الصحة بتوفير الأدوية والعقاقير المناسبة والفعالة لعلاج هذا المرض والسيطرة عليه، مثل حقن الإنتر فيرون ومستحضر الجيلينيا وكذلك توفير أحدث الأجهزة التشخيصية، ففي مجمع السلمانية الطبي يوجد أول جهاز من نوعه لتشخيص المرض هو جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي 3T MRI.

وأضافت: «لقد افتتح قسم العلوم العصبية في مجمع السلمانية الطبي وحدة للعناية اليومية في الجناح ٣٥ بمرضى التصلب المتعدد للعناية بهم إضافة إلى خدمة الممرض المتدرب التي أصبحت متاحة منذ أربع سنوات، وتقدم هذه الخدمات إلى جميع المواطنين والمقيمين على حد سواء».

وأشادت الدكتورة عائشة مبارك بوعنق وكيل وزارة الصحة في ختام كلمتها بجهود القائمين على هذا اللقاء مؤكدة أن أبواب المسئولين في وزارة الصحة مفتوحة للمرضى وأهاليهم، لسماع شكاواهم وآرائهم من أجل تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية.

بعد ذلك انطلق اللقاء الدوري بمناقشة مجموعة من الموضوعات المهمة، منها التطور الكبير الحاصل في مجال علاج مرض التصلب المتعدد والأعراض المصاحبة له، إضافة إلى مناقشة أنواع الفحوص والعلاجات المتوافرة له حاليا.

ومن المحاور أيضا التي تمت مناقشتها أثر التدخين على المرض والمرضى، والطفرة الحاصلة في الأدوية المعالجة إذ أشار الدكتور عيسى الشروقي رئيس لجنة التصلب المتعدد في الرابطة البحرينية للعلوم العصبية خلال الاجتماع إلى أنه تم طرح ٣ أدوية جديدة في الأسواق أثبتت فعاليتها في علاج المرض.

وفي هذا الصدد أكدت الدكتورة عائشة مبارك بوعنق وكيل وزارة الصحة أن الوزارة ستعمل على توفير هذه الأدوية بعد مناقشة فعالية هذه الأدوية مع قسم دائرة العلوم العصبية بمجمع السلمانية الطبي والأطباء المتخصصين في هذا المجال.

ومن خلال هذا اللقاء الدوري طرح مرضى التصلب وأهاليهم سؤالا على المختصين عن كون هذا المرض وراثياً أم لا؟ وقد أفاد الدكتور الشروقي بأن ليس للوراثة أي دور في حدوث المرض، موضحا أن مرض التصلب اللويحي أو تصلّب الأنسجة المتعدّد هو مرض التهابي يأتي على شكل هجمات تؤثّر في النظام العصبي المركزي، ويمكن أن يتسبّب بالعديد من الأعراض، من ضمنها تغيّر في الإحساس ومشكلات بصرية وضعف في العضلات وكآبة وصعوبات بالتنسيق والخطاب وإعياء حادّ وضعف إدراكي ومشكلات بالتوازن وارتفاع درجة الحرارة وألم.

كما طرح المرضى سؤالاً آخر بشأن العلاجات الجديدة وقلقهم من عدم توفر بعض الأدوية التي يستخدمونها حاليا في مجمع السلمانية الطبي وفي هذا الشأن طمأنت وكيل وزارة الصحة الدكتورة عائشة بوعنق المرضى وأهاليهم بأن وزارة الصحة لن تتوانى في توفير أي دواء كفيل بعلاجهم، وأنها ستعمل على توفير الأدوية الجديدة المطروحة في السوق.

كما بين الدكتور عيسى الشروقي في الرد على هذا السؤال أنه قد حصل خلال العام الماضي تأخير في توفير أدوية التصلب المتعدد بسبب بعض العقبات ولكن ولله الحمد، تم التغلب عليها كما سيتم أيضا العمل والتنسيق من أجل توفير الأدوية الجديدة من دون أي تأخير.

وقد أشار الدكتور الشروقي إلى وجود دراسة يعمل عليها مجمع السلمانية الطبي هدفها قياس حجم انتشار مرض التصلب المتعدد في مملكة البحرين.

كما بحث اللقاء الدوري لمرضى التصلب المتعدد موضوعات مرتبطة بأهمية النظام الغذائي المتزن، واتباع نمط حياة صحي وممارسة الرياضة بشكل منتظم حتى يستطيع مرضى التصلب العيش بشكل طبيعي، إلى جانب ذلك تم خلال اللقاء استعراض تجارب بعض المرضى الشخصية حول تعايشهم مع المرض وكيفية السيطرة عليه.

وقد أشار رئيس جمعية مرضى التصلب المتعدد البحرينية السيد عبدالله بوجيري إلى أن مثل هذه اللقاءات تتيح الفرصة للمرضى للتفاعل المباشر مع أطباء المخ والأعصاب وطرح همومهم ومشكلاتهم والتحديات التي تواجههم في مجابهة هذا المرض، ومناقشة أفضل السبل للتعايش مع مرض التصلب اللويحي المتعدد إضافة إلى أنها تسهم وتساعد على التفاعل الإيجابي بين المرضى ونقل تجاربهم وتقديم العون والمساندة النفسية لبعضهم البعض، مؤكدا أهمية وضرورة تنظيم مثل هذه اللقاءات بين الحين والآخر من أجل الإسهام في رفع الوعي الصحي بين المرضى ولدى الجمهور العام بما يتعلق بأمراض الجهاز العصبي المختلفة.

على خلفية وفاة طفل بالسلمانية:

إيقاف الأطباء بمجمع السلمانية إجراء تحفظي

جمعية الأطباء تشارك كمراقب في التحقيقات

رداً على ما أثير في الصحف المحلية من اعتراض جمعية الأطباء البحرينية على قرار وزارة الصحة بإيقاف (٣) أطباء بالسلمانية إثر وفاة طفل في المستشفى أثناء قيامهم بمحاولة تقديم العلاج له، واستنكارها تسرع الوزارة في إصدار القرار من دون وجود مؤشرات كافية على وجود خطأ طبي.

وأكدت وزارة الصحة حرصها التام على احترام حقوق جميع الأطباء العاملين لديها، بالقدر نفسه حرصها على مصلحة وسلامة المرضى المترددين على مرافقها الصحية، وأن الوزارة تتحرى في جميع تصرفاتها وقراراتها التطبيق السليم لأحكام القوانين واللوائح المنظمة للشئون الصحية.

وتوضح الوزارة أن مسألة إيقاف الأطباء الثلاثة بمجمع السلمانية جاء كإجراء تحفظي على خلفية حادثة وفاة طفل كان الأطباء المذكورون يتولون تقديم العلاج له، وهذا الإجراء يأتي في نطاق السلطة المخولة للوزارة تطبيقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية باعتبارهم موظفين عموميين، حتى تتم إجراءات التحقيق من الجهات المختصة سواءً داخل الوزارة أو من قبل هيئة تنظيم المهن والخدمات الصحية كل فيما يعنيه، وهذا الإيقاف قرره المشرع لمصلحة التحقيقات التي تجرى كإجراء تحفظي لدرء أي تأثير على سير التحقيقات من قريب أو بعيد، ولكي تتخذ الإجراءات بكامل الشفافية والنزاهة.

كما تود الوزارة أن توضح أنها لا تتخذ هذه الإجراءات بدافع شخصي أو لمواجهة غضب الرأي العام، بل إن هدفها دائماً الصالح العام وحسن تطبيق أحكام القانون، ولا يرد في سياستها إطلاقاً تعمد التشهير أو الإضرار بموظفيها وبأطبائها.

ومن جهة أخرى أعرب رئيس جمعية الأطباء البحرينية الدكتور محمد عبدالله رفيع عن ارتياحه إزاء سير التحقيق مع الأطباء الثلاثة الموقوفين عن العمل إثر حادثة وفاة الطفل في مجمع السلمانية الطبي سيد سجاد سيد مرتضى الأسبوع الفائت.

ووصف الدكتور رفيع إجراءات التحقيق بـ«الموضوعية والمهنية العالية»، وقال «المؤشرات الأولية تدل على أن نتائج التحقيق ستكون منصفة وتصب في مصلحة الجميع».

وأعرب عن شكر جمعية الأطباء البحرينية الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ممثلة برئيسها الدكتور بهاء الدين فتيحة على سرعة استجابته وتلبيته طلب رئيس الجمعية المشاركة في لجان التحقيق، وثمّن هذه «المبادرة غير المسبوقة من قبل رئيس الهيئة والذي أبدى اهتماماً وتفاعلا كبيراً مع واحدة من القضايا المهمة التي تواجهها الجمعية، وهي قضية الأخطاء الطبية».

وقال الدكتور رفيع إن ذلك «يعكس حسا عاليا من المسؤولية والشفافية ورغبة صادقة في التعاون من أجل تحسين وتطوير الخدمات الصحية في مملكة البحرين مما سيخدم المرضى والعاملين الصحيين في ذات الوقت».

○ د. محمد رفيع.

اتحادنا الخليجي.. يترقب قرارا سياسيا وحراكا شعبيا

بقلم:

وجدان فهد.

مضى ٣٣سنة على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية حقق خلالها التكامل بين الدول الست الأعضاء فيه أكثر من أي تجمع آخر، باستثناء الاتحاد الأوروبي، إلا أنه برغم درجة التكامل التي وصل إليها المجلس خصوصا على مستوى التفاهمات الاقتصادية، فهذا لا يعني أنه ليست هناك تحديات واختلافات في وجهات النظر حول بعض القضايا السياسية والأمنية، وتتصدرها التحديات الخارجية وحالة القلق من الوضع في سوريا، وقضية فلسطين، والبرنامج النووي الإيراني، وتدخل إيران في الشؤون الداخلية لبعض دول مجلس التعاون، إضافة إلى تحديات ما بعد النفط.

ولا يمكن إغفال التحدي البشري الذي يواجه مجلس التعاون فعند إنشائه كانت الجامعات تعد على أصابع اليد الواحدة، واليوم تجاوز عددها المئات، وأصبح الخريجون يعدون بعشرات الآلاف ويشكلون طاقة إنسانية وشبابية ضخمة جداً. الأمر الذي يستدعي معه التفكير والتساؤل : كيف يمكن تحويل هذه المجموعة إلى مستقبل دائم في دول مجلس التعاون ما بعد النفط؟ وكيف ستستخدم هذه القوة الكامنة في الدول الست وقطاعاتها المختلفة في تعاملاتها مع الخارج؟.

ومن هنا طرح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة مقترح التحول من مجلس إلى اتحاد في ديسمبر ٢٠١١، وبعدها شكلت هيئة متخصصة من ١٨ شخصاً (بمعدل ٣ أشخاص من كل دولة) وتلك الهيئة وضعت تصوراً لهذا الاتحاد، ويمكن القول إن هناك توافقا بين جميع الدول الأعضاء، ولكن عملية التحول لا تزال في انتظار القرار السياسي.

وخلال المحاضرة التي ألقاها سعادة الدكتور عبدالعزيز حمد العويشق، الأمين العام المساعد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لشؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي بجامعة قطر مؤخراً، كشف العويشق عن النقاط الأربع الرئيسية التي توصلت إليها الهيئة، وتتعلق أولا بموضوع الإجماع في مجلس التعاون، مشيرا إلى أن الصيغة المطروحة هو أن يكون بإمكان معظم الدول إذا اتفقت على مبادرة معينة أن تمضي فيها قدماً، ومن ثم تلحق بها الدول الأخرى، وليس تعطيل المشروع إذا حقق الإجماع كما هو الحال الآن.

اما النقطة الثانية فتتصل بالتنفيذ القانوني، فهناك حاجة إلى أن تصدر الدولة تشريعاً داخلياً لتفعيل القرار الذي أصدره مجلس التعاون، والمطروح الآن هو أن يكون هناك أثر مباشر لقرارات مجلس التعاون، أي يتم تنفيذها مباشرة من دون الحاجة إلى إصدار أدوات، أو تحديد فترة زمنية محددة يتم خلالها تنفيذ القرار.

والنقطة الثالثة هي التطبيق الفعلي، فمثلا في الاتحاد الأوروبي هناك محكمة تفصل في الخلافات ويلجأ إليها المواطن أو الدولة مباشرة، وفي تصور الاتحاد الخليجي ستكون هناك هيئة قضائية تبت في جميع القضايا الخلافية.

في حين أن النقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بآلية العمل، ففي الوقت الحاضر يبحث مجلس التعاون في أسلوب اللجان، بحيث تكون هناك هيئات متفرغة تعمل ٢٤ ساعة لتنفيذ القرارات بدلا من الاعتماد على لجنة تجتمع مرة في السنة مدة ساعتين أو ثلاث.

إذا فالمعطيات توحي بأن الاتحاد الخليجي قادم لا محالة، وسوف يتم إعلانه في الوقت المناسب. وتبقى الأنظار موجهة على قدرة الشعوب الخليجية في تقليص مدة الانتظار والإجماع الذي تظهره للرأي العام الدولي وأنها المساندة الأولى والداعمة لفكرة التحول، بل إن المقترح نفسه هو وليد رغبة الشعوب الخليجية ومطلبها لتتويج روح الوحدة والكيان الخليجي الراسخ في مواجهة كل التحديات على مختلف الأصعدة.

وفي هذا الصدد أفاد سعادة السفير حمد العامر وكيل وزارة خارجية مملكة البحرين للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون في محاضرة ألقاها بديوان عام الوزارة مؤخراً عن الاتحاد الخليجي وتحدياته، بأن الاتحاد في كيانه ومضمونه هو استشعار لكل احتياجات المواطن الخليجي، كما يُعتبر الحل الاستراتيجي لمواجهة التحديات الخارجية وحماية مكتسبات المجلس، وضمانةً لعدم التدخل في شئون كل دولة من الدول المشتركة في الاتحاد.

والإعلام الخليجي له دور كبير في دعم مشروع الاتحاد عبر حملات إعلامية مبرمجة تستعرض إيجابياته استنادا على مسيرة التكامل الخليجي المتحققة على مدى ٣ عقود، ثم إن لمنظمات المجتمع المدني في دول المجلس دورا أكبر في إثارة المناقشات مع المختصين والخبراء لتسليط الضوء على أهمية الاتحاد والعمل على التحفيز المجتمعي لكسب تأييد كل القوى المجتمعية والأحزاب والجمعيات السياسية، بالإضافة إلى الاعتماد على الشباب الخليجي كطاقات بشرية خلاقة ومبدعة تستطيع أن تسهم بحراكها في تنشيط المجتمعات الخليجية، وإجماعهم على هدف واحد يضمن الاستقرار في المنطقة ويعزز المواطنة الخليجية.

لقد انقضت احتفالية التأسيس لمجلس التعاون هذا العام بلا شيء مؤثر في الوجدان الخليجي الشعبوي. وكان بإمكان الأجهزة الإعلامية والمنظمات المدنية والفعاليات السياسية والاقتصادية والشبابية أن تؤدي أدوارا كبرى تتناسب مع الحراك الرسمي لتأسيس الاتحاد. وما حدث للأسف هو العكس تماماً، قيّموا بأنفسكم أداء الإعلام وعدد الفعاليات المحتفية بالمناسبة وتبصروا.

○ راجع صحيفة الراية القطرية بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٤

وزيرة الإعلام تهنئ المجلس الجديد للصحفيين وتقول: سنواصل تقديم الدعم والتشجيع

○ وزيرة الإعلام.

هنأت السيدة سميرة إبراهيم بن رجب وزيرة الدولة لشئون الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الجديد لجمعية الصحفيين البحرينية بمناسبة انتخابهم وحصولهم على ثقة زملائهم الصحفيين والكتاب في مختلف الصحف والإصدارات ووكالة الأنباء في العملية الانتخابية التي جرت امس وأحاطها جو من النزاهة والشفافية والديمقراطية

وأكدت الوزيرة أهمية الدور الذي تضطلع به جمعية الصحفيين البحرينية باعتبارها الوجه المعبر والصادق عن الوطن والمواطن، والجهة الفعالة في تطوير مهنة الصحافة والمحافظة على تقاليد وشرف المهنة.

وأعربت عن استمرار المسئولين بالمملكة في تقديم الدعم والتشجيع المستمر للصحافة والصحفيين بما يجسد نهج القيادة في تعزيز وترسيخ حرية الرأي والتعبير، وهو ما أسهم في تعزيز مسيرة العمل الصحفي في المملكة.

الملف الإسكاني يحتل الصدارة في برنامج التنمية الخليجي

ذكر الحساب الختامي للدولة أن الملف الإسكاني يحتل موقع الصدارة في برنامج التنمية الخليجي من حيث المخصصات المالية للمرحلة الأولى من البرنامج، وذلك بالنظر لما يشهده هذا القطاع من طلب متزايد عاما بعد عام على الخدمات الإسكانية التي توفرها حكومة مملكة البحرين، لذا فقد تم تخصيص ما نسبته ٤٩٪ - أي ٢،١٨٥ مليار دولار أمريكي – من اجمالي التمويل الذي يوفره البرنامج في مرحلته الأولى والبالغ ٤،٤٣٤ مليارات دولار أمريكي لصالح المشروعات الإسكانية.

وفي هذا الإطار سوف تباشر وزارة الإسكان تنفيذ ٢٥٤٨ وحدة سكنية خلال عام ٢٠١٥، و١٤٤٣ وحدة سكنية خلال عام ٢٠١٦، و٥٢٤١ وحدة سكنية خلال عام ٢٠١٧، أي ما مجموعه ٩٢٣٢ وحدة سكنية ممولة جميعها من الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبوظبي للتنمية، وموزعة على مختلف المناطق في المملكة، وبالأخص المدينة الشمالية ومدينة شرق الحد والمحافظة الجنوبية.

وإلى جانب القطاع الإسكاني، فإن النسبة المتبقية من اجمالي التمويلات الممنوحة إلى المشاريع التنموية ضمن المرحلة الأولى من برنامج التنمية الخليجي والبالغة ٥١٪ (٢،٢٤٩ مليار دولار أمريكي) ستتوزع على عدد من القطاعات الحيوية الأخرى.

وعلى صعيد مشروعات البنية التحتية والخدمات فإن من أهم المشاريع التي سيتم تنفيذها في هذا الإطار بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية مشروع التقاطع الثاني على شارع الشيخ خليفة بن سلمان، والطريق الرابط بين الدوار ١٣ والدوار ١٨ بمدينة حمد، ومشروع المرحلة الأولى من طريق المحرق الدائري، ومشروع إنشاء مركز للغسيل الكلوي بالرفاع، ومركز لرعاية حالات الإقامة الطويلة بالمحرق، ومركز الإعاقة الشامل بمنطقة عالي.

أما المشروعات الممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فمن أهمها مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد ٤٠٠ كيلو فولت، ومشروع تطوير شبكات نقل المياه، إضافة إلى مشاريع الطرق والصرف الصحي، كما أن من بين تلك المشروعات إنشاء الطريق المؤدي إلى المدينة الشمالية، وتطوير شارع جابر الأحمد الصباح من تقاطع ألبا وتقاطع النويدرات إلى جسر سترة، هذا إلى جانب مشروع المرحلة الرابعة لتوسعة محطة توبلي للصرف الصحي والذي سينفذ بتمويل سعودي/كويتي مشترك.

وعلى مستوى صندوق أبوظبي للتنمية، فإن قائمة المشاريع تشمل إنشاء الوحدات السكنية والبنى التحتية بالمدينة الشمالية (المرحلتان ١ و٢) وتطوير شبكة نقل المياه، وأعمال دفان شرق سترة، ومحطة مياه الصرف الصحي بالمدينة الشمالية، وإنشاء مركز القلب، وتوسعة وإعادة تأهيل طريق الشيخ زايد.